مجلس الوزراء في اجتماعه أمس يقر:

إحالة عدد من مشاريع القوانين والتعديلات القانونية إلى مجلس النواب بعد إقرارها

البدء بإصلاحات فورية لتطوير النظام المالي والإداري في الصناديق الخاصة

صنعاء / سبأ:

أحال مجلس الوزراء في اجتماعه الأسبوعي أمس برئاسة الدكتور علي محمد مجور رئيس المجلس مجموعة من مشاريع القوانين والتعديلات القانونية إلى مجلس النواب لمناقشتها واستكمال الإجراءات الدستورية بشأنها.

وتشمل تلك المشاريع قوانين كل من التأمين الصحي والاجتماعي وتعزيز الوحدة الوطنية والجبهة الداخلية والسلام الاجتماعي ومؤسسة ضمان الودائع المصرفية والتحكيم، إضافة إلى التعديلات الخاصة بقانون صندوق الرعاية الاجتماعية وقانون الانتخابات العامة والاستفتاء رقم 13 لسنة 2001م .

وكان المجلس قد اقر في اجتماعه أمس تلك المشاريع بعد مراجعتها من قبل اللجان الوزارية المشكلة لهذا الغرض، حيث اقر المجلس مشروع قانون التامين الصحي والاجتماعي ، الذي يهدف إلى تحسين مستوى الرعاية الصحية للموظفين والعاملين من خلال ضمان حق المؤمن عليه المريض أو المصاب في الحصول على خدمات الرعاية الطبية من جهة العلاج وفقا للأسس والشروط المنصوص عليها في هذا القانون، وبحيث يكون التامين الزاميا لجميع الموظفين في وحدة الخدمة العامة والعاملين لدى صاحب العمل ممن يخضعون لقانون العمل وكذا الأجانب العاملين في وحدة الخدمة العامة والمتقاعدين بعد نفاذ أحكام هذا القانون، وحددت الفقرة (ب) من المادة 4 من المشروع الفئات التي يحق لها اختيار التامين من عدمه والتي فيها الموظفون أو العاملون المنتهية خدماتهم لأي سبب قبل صدور هذا القانون وورثة الموظف أو العامل المتوفي .

واقر المجلس مشروع قانون تعزيز الوحدة الوطنية والجبهة الداخلية والسلام الاجتماعي الذي يستهدف حماية الجبهة الداخلية وتعزيز الوحدة الوطنية وتعميق أواصرها بين كافة أبناء الشعب وفقا للحقوق المنوحة بموجب أحكام الدستور والقوانين النافذة وكذا تجريم كافة الأفعال المؤدية إلى الإخلال بتلك الجوانب أو المساس بالحقوق والحريات الممنوحة للمواطنين أو الخروج عن الثوابت الوطنية الوحدوية أو أهداف الثورة اليمنية 26 سبتمبر و 14 أكتوبر أو خرق الدستور أو الدعوة إلى المناطقية أو السلالية أو المذهبية أو تكفير الآخرين أو التراجع عن الديمقراطية .

ووافق المجلس على مشروع القانون بشأن مؤسسة ضمان الودائع المصرفية وتهدف المؤسسة إلى حماية صغار المودعين في البنوك عن طريق تأمين حجم معين من الودائع وتوفير آلية لضمان تعويض المودع عن ودائعه دون إبطاء في حالة إخفاق البنك إلى جانب المساهمة في تحقيق استقرار الجهاز المصرفي وضمان اشتراك جميع البنوك في تحمل تكاليف الإخفاق المصرفي والأزمات الاقتصادية .. ونصت المادة الثالثة من المشروع على سريان أحكام هذا القانون على جميع البنوك اليمنية وفروع البنوك الأجنبية العاملة في الجمهورية بإستثناء فروع البنوك اليمنية العاملة خارج اليمن.

كما وافق المجلس على مشروع قانون التحكيم .. ويهدف مشروع القانون الذي يقع في 69 مادة موزعة على ثمانية فصول إلى تعزيز الإجراءات الرامية إلى تنمية البيئة الاستثمارية الجذابة وتشجيع الاستثمار.

حيث ينظم القانون كافة الجوانب المتصلة بالتحكيم بما في ذلك تحديد مفهوم واضح للتحكيم التجاري بشكله الواسع والتفريق بين التحكيم الخاص والمؤسسي بما يمثله من أهمية بالغة في المنازعات التجارية وتطوير العلاقات الدولية في جانبي التجارة والاستثمار .

وأقر المجلس مشروع تعديل المواد 19 و 21 و 22 من قانون الانتخابات العامة والاستفتاء رقم 13 لسنة 2001م وبموجب التعديل فان اللجنة العليا للانتخابات تشكل من تسعة أعضاء يتم تعيينهم بقرار من رئيس الجمهورية من بين قائمة تحتوي على 15 اسما يرشحهم مجلس القضاء الأعلى ممن تتوفر فيهم الشروط المحددة في هذا القانون بما في ذلك أن يكون المرشح في اللجنة قاضيا لأتقل درجته عن قاضي محكمة عليا وان لايقل عمره عن 35 سنة.. ونصت المادة الثانية من مشروع التعديل على إلغاء القانون رقم 26 لسنة 2006م بتعديل قانون الانتخابات العامة والاستفتاء رقم 13 لسنة 2001م وأي نص يتعارض مع أحكام هذا القانون.. كما اقر المجلس مشروع تعديل قانون صندوق الرعاية الاجتماعية والهادف إلى تطوير دور الصندوق في التخفيف من الفقر من خلال التركيز على تقديم المساعدة الاقتصادية اللازمة للمحتاجين القادرين على العمل لتحقيق الاكتفاء الذاتي وتأهيلهم ودمجهم في سوق العمل وصولا إلى الشريحة المنتجة التي توفر لنفسها سبل العيش الكريم عبر الإنتاج والبيع المباشر مع مراعاة الاستمرار في تأمين الرعاية الاجتماعية للفئات المحتاجة غير القادرة على العمل أو تحقيق الاكتفاء الذاتي.

ووجه المجلس الأخوين وزير شؤون مجلسي النواب والشورى ووزير الشؤون القانونية بالتنسيق مع الوزراء المعنيين لمتابعة استكمال الإجراءات الدستورية اللازمة.

وأقر المجلس توصيات اللجنة الوزارية المشكلة لمراجعة وتقييم أداء الصناديق الخاصة برئاسة نائب رئيس الوزراء للشؤون الاقتصادية وزير التخطيط والتعاون الدولي، حيث أقر المجلس البدء بإصلاحات فورية لتطوير النظام المالي والإداري في هذه الصناديق تتمثل في إدخال نظام محاسبي ومالي شفاف ومتطور إلى جانب إعادة النظر في القيادات الإدارية المالية وتعيين محاسب خارجي معتمد مع التأكيد على ضرورة وضع ضوابط فنية فيما يخص صرف الموارد تكفل تخصيصها للإغراض التي من أجلها نشأت تلك الصناديق ووفق خطة سنوية واضحة ومحددة الأهداف بصورة واضحة ودقيقة.

ووجه المجلس وزارة الخدمة المدنية والتأمينات تكليف بيت خبرة لإعادة هيكلة الصناديق الخاصة وفق أسس حديثة على أن تتضمن إعادة الهيكلة الجوانب المتعلقة بالاستقلال المالي والإداري للصناديق وتطوير الأنظمة المالية والمحاسبية الداخلية وأنظمة الرقابة والتفتيش وكذا استكمال إصدار اللوائح التنفيذية والتنظيمية وتعيين محاسب خارجي.

وأتخذ المجلس في اجتماعه أمس قراراً يهدف إلى تسهيل إجراءات الصرف من القروض والمساعدات و تعميد قوائم المعدات والمواد الداخلة في تنفيذ المشاريع الممولة خارجيا وتقليص الحلقات عبر إلغاء دور وزارة التخطيط والتعاون الدولي في بعض المعاملات، حيث فوض المجلس الجهات والوحدات التنفيذية باستكمال إجراءات الصرف من القروض والمساعدات مباشرة إلى وزارة المالية ثم البنك المركزي اليمني ثم إلى الجهة المانحة وذلك لطلبات السحب المتعلقة بالأعمال المدنية والتجهيزات دون مرورها عبر وزارة التخطيط والتعاون الدولي على أن لا تتجاوز فترة المعاملة في كل جهة يومين إلى ثلاثة أيام كحد أقصى شريطة استيفاء كافة البيانات والوثائق المؤيدة لتلك الطلبات مع التأكيد على قيام وزارة التخطيط بإجراء مراجعة محاسبية سنوية عبر جهة مستقلة بغرض تقييم الأداء في هذا الجانب مع الوزارات القطاعية والوحدات الفنية ووزارة المالية وعلى مبدأ تفويض اشمل للصلاحيات طبقا لما تسفر عنه عملية المراجعة.

وناقش المجلس المقترح المقدم من قبل الأخ نائب رئيس الوزراء للشؤون الاقتصادية بشأن إلغاء تكاليف التعليم المباشر وغير المباشر لزيادة الالتحاق بالتعليم وذلك لما تمثله تلك التكاليف من عوائق رئيسية وحقيقية تحول دون التحاق العديد من الأطفال في التعليم أو أكمال التعليم الأساسي.

وشكل المجلس لجنة برئاسة الأخ نائب رئيس الوزراء للشؤون الاقتصادية وعضوية وزراء كل من التربية والتعليم والمالية والإدارة المحلية والخدمة المدنية والتأمينات لدارسة المقترح وتقديم مشروع قرار ملائم إلى المجلس خلال أسبوعين من تاريخه لما فيه تطبيقه خلال العام الدراسي القادم 2007 .2008م.

ووافق المجلس على مناقصة مشروع توريد زيوت لمحطات الديزل لعدد 39,900 برميل عبوة 208 لترات للبرميل إضافة إلى 250 برميل زيوت غسيل وذلك بمبلغ إجمالي وقدره 16 مليوناً و491 الفاً و400 دولار شاملا أجور الشحن وضريبة الأرباح والمبيعات وكافة الضرائب القانونية والجمارك والتأمين والتخليص والنقل إلى المحطات.. ويهدف المشروع لمواجهة استهلاك ما تبقى من العام الجاري إلى جانب تغطية العام المقبل 2008م تمويل ذاتي للمؤسسة العامة للكهرباء.. كما وافق المجلس على مناقصة مشروع توريد أنابيب بولي ايثيلين قطر 630 مليمترا بطول 25000 متر وقطر 400 مليمتر بطول 500 متر وقطر 315 مليمتر بطول 200 متر وذلك لمشروع الخط الناقل من حقل بئر احمد إلى محطة البرزخ بخور مكسر محافظة عدن وذلك بمبلغ إجمالي وقدره 3 ملايين و617 الفاً و773 دولاراً شاملا للضرائب والرسوم الجمركية تمويل حكومي.. ويهدف المشروع إلى تعزيز إمدادات المياه لمحافظة عدن وتلبية الطلب للمياه فيها .

قد شددت اللجنة على وزارتي الكهرباء والمياه والبيئة بأخذ الضمانات الكافية للتنفيذ قبل توقيع عقود التوريد والتأكد من التزام الموردين بالمواصفات الفنية والنوعية والكميات المحددة لكل مناقصة، والمتابعة المستمرة لضمان الانتهاء من عملية الفحص في الفترة الزمنية المحددة في شروط المناقصة.

ووافق المجلس على إنشاء شركة طيران مساهمة للنقل الداخلي بين الحكومة والقطاع الخاص، وكلف رئيس مجلس إدارة الخطوط الجوية اليمنية بالتنسيق مع وزير النقل استكمال إجراءات إنشاء وتأسيس الشركة وفقا للقوانين النافذة وبعد استيفاء كافة الموافقات القانونية المتطلبة من المساهمين لتأسيس الشركة التي تهدف إلى تطوير خدمات النقل الداخلي للركاب والبضائع على مستوى المحافظات والجزر اليمنية.

ووافق المجلس على مشروع البرنامج التنفيذي للتعاون في مجال التعليم العالي والبحث العلمي الموقع في الخرطوم خلال شهر مايو الماضي بين وزارتي التعليم العالي والبحث العلمي اليمنية والسودانية للأعوام 2007م . 2010 وينظم البرنامج التعاون الثنائي بين الوزارتين مع التأكيد على تشجيع إقامة وتطوير علاقات مباشرة بين الجامعات والمعاهد العليا ومؤسسات التعليم العالي في البلدين تحت رعاية وأشراف الوزارتين بما في ذلك تخصيص المنح الدراسية للطلاب اليمنيين والسودانيين في الجامعات اليمنية والسودانية لما فيه تطوير الجوانب الثقافية وتعزيز العلاقات الأخوية بين البلدين والشعبين الشقيقين.

وفيما يتعلق بفعاليات الوزراء على المستوى الخارجي اطلع المجلس على تقرير الأخ نائب رئيس الوزراء وزير الداخلية حول نتائج زيارته لجمهورية مصر العربية الشقيقة خلال الفترة 25 .28 يوليو الحالي، وعلى تقرير الأخ وزير الصحة العامة والسكان بشأن، نتائج زيارته لجمهورية الصين الشعبية الصديقة للفترة 17 – 24 يوليو الجاري وعلى تقرير الأخ وزير الكهرباء والطاقة بخصوص مشاركته في أعمال الدورة التاسعة عشرة للمؤتمر العام للهيئة العربية للطاقة الذرية المنعقد يومي السبت والأحد من هذا الأسبوع بمقر الهيئة في تونس .

الموافقة على إنشاء شركة طيران مساهمة للنقل الداخلي

خلال الربع الأول من العام الجاري

19 ألف طن صادرات اليمن السمكية إلى 38 دولة عربية وأجنبية

صنعاء / سبأ :

بلغ حجم الصادرات اليمنية من الأسماك والأحياء البحرية خلال الربع الأول من العام الجاري 2007م 19 ألفا و308 أطنان و701 كيلوجرام بقيمة 48 مليوناً و264 ألفاً و 469 دولارا وبنسبة 8ر32 بالمائة من الإنتاج الكلي البالغ 58 ألفاً و 895 طناً.

وأوضح وزير الثروة السمكية المهندس محمود إبراهيم الصغيري لوكالة الأنباء اليمنية (سبأ) أنه تم تصدير هذه المنتجات إلى 38 دولة.. مشيرا إلى أن المملكة العربية السعودية تصدرت قائمة الدول المستوردة للأسماك حيث بلغت كمية وارداتها من الثروة السمكية خلال هذه الفترة 6 آلاف و636 طناً و192 كيلوجرام بقيمة 22 مليوناً و 411 ألفا و 392 دولارا، بنسبة 4ر46 بالمائة من إجمالي الصادرات، تلتها جمهورية الصين الشعبية بقيمة 6 ملايين و328 ألفا و 313 دولاراً وبنسبة 13ر1 بالمائة ،ثم فرنسا بقيمة 3 ملايين و 541 ألفا و 158 دولار بنسبة 3ر7 بالمائة، فيما جاءت مصر في المرتبة الرابعة حيث بلغ قيمة وارداتها من الأسماك والأحياء البحرية 3 ملايين و 487 ألفا و 31 دولارا أي بنسبة 2ر7 بالمائة ،فيما توزعت بقية الصادرات البالغ قيمتها 12 مليونا و 574 دولارا على عدد من الدول الأخرى.

وبينت إحصائية صادرة عن وزارة الثروة السمكية أن هذه الصادرات توزعت على الأسماك الطازجة والمجمدة والمجففة والفيلية والجمبري والشروخ وأبومقص وكذا الرخويات كخيار البحر والحبار والأخطبوط فضلا عن الزعانف والمحاريات.

وأشار وزير الثروة السمكية إلى أن الأسماك الطازجة احتلت المرتبة الأولى حيث بلغت 7 آلاف و744 طنا و271 كيلوجراما بقيمة 27 مليون و 104 ألفاً و 948 دولارا، بنسبة 56 بالمائة من إجمالي الصادرات، تليها المجمدة بقيمة 8 ملايين و 122 ألفاً و 135 دولار بنسبة 16ر8 بالمائة يليها الحبار بقيمة 4 ملايين و82 ألفا و 692 دولاراً بنسبة 5ر8 بالمائة ثم خيار البحر بقيمة 3 ملايين و 269 ألفاً و 430 دولارا بنسبة 6ر8 بالمائة من إجمالي كمية الصادرات.

وأوضح الصغيري انه تم توجيه 39 ألفا و 586 طنا و 299 كيلوجراما أي ما نسبته 2ر67 بالمائة من إجمالي الإنتاج إلى الأسواق المحلية بهدف تغطية احتياجات السكان من لحوم الأسماك.. لافتا إلى أن الوزارة ستركز خلال السنوات القادمة على جودة المنتجات السمكية وتوفير الإمكانيات اللازمة لذلك بهدف رفع قيمتها في الأسواق الخارجية، إضافة إلى التركيز على الأسواق المحلية وتلبية احتياجات السكان من لحوم الأسماك.

وكشف وزير الثروة السمكية أن الوزارة منعت خلال العام الماضي 2006م تصدير ثمانية أنواع من الأسماك لغرض بقائها في الأسواق اليمنية.. مبينا أن أكثر من 46 بالمائة من الصادرات هي من الأسماك الطازجة.

وذكر الصغيري أن المجالات الاستثمارية في الثروة السمكية في اليمن واعدة وجاذبة خاصة في مجال صناعة مواد التعبئة والتغليف ومتطلبات مراكز الإنزال وصالات التحضير والتصدير بالإضافة إلى إقامة ثلاجات كبيرة ومتوسطة للخزن والتجميد في المدن الساحلية الرئيسية ومراكز الإنزال المنتشرة على طول الشريط الساحلي.

وقال" تتركز طاقة الخزن والتجميد والثلج القائمة حاليا في ثلاث محافظات هي حضرموت وعدن والحديدة، مما يجعل الاستثمار في هذا المجال قائما وعلى وجه الخصوص في المحافظات الساحلية الأخرى (المهرة ، شبوة ، أبين، لحج، تعز،حجة، جزيرة سقطرى).. منوها بأن الأسماك والأحياء المائية إنتاج غذائي حساس يتأثر بأي إختلالات في درجة الحرارة ويتطلب تغليفه والحفاظ على جودته وسلامة مظهره الخارجي وفقا للمواصفات والمعايير الدولية وبالذات عند تصديره إلى الخارج.

وتشير الإحصائيات السمكية الى أن إجمالي كمية الإنتاج السمكي السنوي يصل الى 250 ألف طن في حين أن السعة التخزينية للثلاجات القائمة تصل الى 20 الف طن ولعدد 50 مجمدة ، وتقدر الطاقة الإنتاجية لمعامل الثلج بـ ألف و أربعة طن في اليوم وذلك لعدد 80 معملا تابعة للقطاع العام والخاص والتعاوني والتي تتركز في محافظات حضرموت وعدن والحديدة.

وكان الإنتاج السمكي قد حقق معدل نمو متوسط بلغ 3ر20 بالمائة وبزيادة عما استهدفته الخطة الخمسية الثانية للتنمية 2001 . 2005م بنحو 41 ألفا و548 طنا وبنسبة زيادة قدرها 17 بالمائة، مما جعل القطاع السمكي يحتل المرتبة الثانية في مساهمته في الناتج المحلي.

يذكر أن 70 بالمائة من إجمالي حجم الأسماك المصطادة سنويا يتم توجيهها للإستهلاك المحلي حيث بلغ نصيب إستهلاك الفرد في اليمن من الأسماك نهاية العام 2006م 12 كيلوجراماً مقارنة بتسعة كيلوجرامات للعام 2005م.

اختتام ندوة حقوق الإنسان أثناء المحاكمة والتوقيف والحبس

النائب العام يؤكد دور النيابة العامة في تطوير حكم القانون في المجتمع

تعز / محمد هزاع:

اختتمت ورشة عمل " حقوق الإنسان أثناء المحاكمة والتوقف والحبس " في إطار المرحلة التنفيذية لبرنامج تعزيز حكم القانون في الدول العربية – مشروع تحديث النيابات العامة ، في تعز بتاريخ 31-30-29 يوليو 2007م بالتعاون بين مكتب النائب العام في الجمهورية اليمنية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي .

حضر الاختتام الأخ القاضي / أحمد عبد الله الحجري محافظ محافظة تعز وشارك في ورشة العمل سبعون مشاركاً ، بينهم أعضاء من النيابة العامة في الجمهورية اليمنية وقضاة وأساتذة قانون وجمع من خبراء دوليين من مصر ، بريطانيا والدنمارك ، بالإضافة إلى ممثلي بعض الجهات المانحة وبعض المنظمات غير الحكومية كمنظمة العفو الدولية .

وأوضح الدكتور /عبد الله العلفي النائب العام في تصريح للصحيفة أنه تم تقديم ثمانية عشرة ورقة عمل ، تم خلالها عرض لموضوعات الورشة وأهدافها ، بالإضافة إلى عرض سبل تعزيز المعرفة لدى أعضاء النيابة العامة حول المبادئ والمعايير الدولية التي ترعى حقوق الإنسان (المتهم والضحية والشاهد) في مراحل المحاكمة والتوقيف والحبس، والتأكيد على دور النيابة العامة الأساسي في هذه المرحلة في سعيها لتطوير حكم القانون في المجتمع ، ورسم صورة عن الوضع السائد في هذا المجال على الصعيد الدولي .

وقال لقد ركزت أعمال الورشة بصفة خاصة على الدور المهم الذي تلعبه النيابة في حماية حقوق الإنسان بصفة عامة من خلال التأكد من إنفاذ القوانين والتشريعات الوطنية والمعايير الدولية في الإجراءات التي تتخذ على المستوى الوطني قبل الأفراد خلال مرحلة المحاكمة والتوقيف والحبس . ولا يفوت المشاركين الإشادة بالالتزام الجدي الذي أبدته كل الجهات المعنية في المشروع لا سيما مكتب النائب العام في الجمهورية اليمنية لإنجاح أنشطة المشروع وتوفير البيئة والشروط الملائمة لتحقيق أهداف التطوير والتحديث التي تم تحديثها وإقرارها من قبل مكتب النائب العام وإدارة المشروع .

و خرجت الورشة بجملة التوصيات أتي االكدت أهمية إيلاء موضوع حقوق الإنسان الاهتمام اللازم وتكثيف النشاطات اللاحقة خلال المرحلة التنفيذية للمشروع حول هذا الموضوع.

توثيق العلاقة بين المعهد العالي للقضاء والأجهزة المتعاونة مع النيابة العامة أو المساعدة لها لا سيما في مجال التدريب حول حقوق الإنسان . وفي هذا الإطار ، تم العمل على تنظيم ورشات محلية في النيابات العامة المعنية بالمشروع ، لنشر المعرفة وتوزيع المواد للنواب العموم الذين يشاركون في هذه الورشة .

ضرورة زيادة وتعميق معرفة أعضاء النيابة العامة والجهات المعاونة لها ، والقائمين على إنفاذ القوانين بصفة عامة ، بالمعايير الدولية لحقوق الأفراد لا سيما تلك المتعلقة منها بمرحلة المحاكمة والتوقيف والحبس .

السعي نحو الرقي بالإطار القانوني الخاص بحقوق المتهم خلال مرحلة المحاكمة لتعزيز هذه الحقوق ولا سيما الحق في المعاملة الكريمة ، وعدم التعرض للتعذيب أو المعاملة القاسية ، والحق بالاستعانة بمحام ومنحه كافة التسهيلات اللازمة لأداء مهمته في الدفاع عن المتهم على أكمل وجهٍ .

إيلاء الأهمية لموضوع الانضمام والتصديق على اتفاقيات الأمم المتحدة المتعلقة بحماية حقوق الإنسان والعدالة الجنائية .

وعلى مراعاة حقوق ضحايا الجرائم في الإجراءات الجزائية ، وهذا يستتبع أن يكون للنيابات العامة دوراً "فاعلاً" لحماية جميع حقوق ضحايا الجرائم .

التأكيد على كفالة حقوق الشهود وعدم تعرضهم لضغط أو إكراه والعمل على إيجاد الآليات اللازمة لتعويض الشهود والضحايا عن المصاريف والضرر الذي أصابهم فضلاً عن توصيات أخرى .

عقد جلسة رسمية بين اليمن والمملكة المتحدة

الأرحبي يؤكد أهمية إسهام بريطانيا بدور أكثر فاعلية في دعم مقدرات التنمية في اليمن

المسؤول البريطاني يبدي استعداد حكومته للدخول مع اليمن في شراكة طويلة

صنعاء / سبأ :

عقدت أمس بوزارة التخطيط والتعاون الدولي جلسة مباحثات رسمية بين الجمهورية اليمنية والمملكة المتحدة برئاسة كل من نائب رئيس الوزراء للشؤون الاقتصادية وزير التخطيط والتعاون الدولي عبد الكريم إسماعيل الأرحبي وشهيد مالك وزير التنمية الدولية البريطاني.

وفي بداية الجلسة رحب الأخ نائب رئيس الوزراء للشؤون الاقتصادية بوزير التنمية الدولية البريطاني في زيارته الأولى لليمن..معربا عن تطلع اليمن بأن تشهد علاقات التعاون القائمة والمستقبلية مع المملكة المتحدة تطورا مطرداً يتواءم والتطلعات المشتركة..مشيداً بمبادرة لندن رفع سقف دعمها المقدم لليمن إلى 117 مليون جنية إسترليني وبما شهدته العلاقات اليمنية – البريطانية خلال الفترة الأخيرة من تطور.

واستعرض نائب رئيس الوزراء للشؤون الاقتصادية الخطوات التي قطعتها الحكومة اليمنية في مجال تطبيق المصفوفة الوطنية للإصلاحات وبخاصة المتعلقة بمجالات القضاء ومكافحة الفساد من خلال تشكيل هيئة عليا مستقلة معنية بمكافحته وتحديث الخدمة المدنية وانضمام اليمن إلى مبادرة الشفافية في مجال الاستخراجات النفطية ومصادقة مجلس النواب على قانون المناقصات والمشتروات إلى جانب التطورات المتعلقة بمجال التنمية الديمقراطية والتي تشهد تطورا مطردا عكسته طبيعة التفاعل الشعبي والسياسي مع استحقاقات الانتخابات الرئاسية والمحلية التي جرت في الـ 20من سبتمبر المنصرم كما اطلع الوزير البريطاني على مجمل التحديات التنموية التي تواجهها اليمن ومن أبرزها النمو السكاني المطرد وشحه المياه وتدني مستويات التنمية البشرية.. مؤكداً أهمية أن تسهم بريطانيا بدور أكثر فاعلية في دعم مقدرات التنمية في اليمن.

وتطرق الوزير الأرحبي للتطورات المتعلقة بخطوات التقارب اليمني – الخليجي الهادفة إلى تحقيق مشروع الاندماج بحلول العام 2015م واتجاهات الإصلاحات المستقبلية التي تعتزم الحكومة تنفيذها خلال الثلاث السنوات القادمة وتشمل تطبيق قوانين مكافحة الفساد و الذمة المالية والمشتروات واستكمال الإصلاحات في مجال القضاء من خلال المصادقة على قانون السلطة القضائية الجديد وتنفيذ الخطوات العملية الخاصة بانضمام اليمن لمبادرة الشفافية في مجال الاستخراجات النفطية واستكمال الإصلاحات المتعلقة بتحديث الخدمة المدنية وتحسين البيئة الاستثمارية والقدرة الاستيعابية للمساعدات الخارجية .

من جهته أعرب وزير التنمية الدولية البريطاني عن إعجابه باهتمام الحكومة اليمنية في تأصيل منهجية الإصلاحات.. مؤكدا استعداد الحكومة البريطانية دعم وتعزيز الجهود الحكومية اليمنية في هذا الصدد من خلال الدخول مع اليمن في شراكة طويلة تمتد خلال الفترة (2007م 2017-) .

حضر جلسة المباحثات وكيل وزارة التخطيط والتعاون الدولي لقطاع الخطط التنموية الدكتور مطهر العباسي، ووكيل الوزارة لقطاع التعاون الدولي المهندس هشام شرف عبدالله،ووكيل الوزارة لقطاع برمجة المشاريع المهندس عبدالله الشاطر، ووكيل الوزارة لقطاع الدراسات والتوقعات الاقتصادية الدكتور محمد الحاوري، ومدير عام التعاون الدولي مع أوربا والأمريكيتين نبيل شيبان.